

سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق

د. حسين جواد كاظم (*)

مقدمة

تشكل العلاقة بين السياسة المالية والنقدية عنصراً أو محدداً مهماً في التأثير على مسار الإقتصاد، وبحسب طبيعة هذه العلاقة.

وتعد سياسة تمويل العجز الحكومي إحدى أهم الوسائل التي تربط بين هاتين السياستين والتي يعبر عنها بالآثر النقدي للسياسة المالية (The Monetary Effect for fiscal policy) ويختلف هذا الأثر ووقعة على الإقتصاد وبحسب مصدر تمويل ذلك العجز.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فيلاحظ أنه نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي بمعدلات تفوق الإيرادات خلال مدة الدراسة (1991 - 2000) إضافة الى تراجع هذه الإيرادات بفعل الظروف الاستثنائية المتولدة عند الحصار، فقد تزايد العجز في الموازنة الحكومية بمقادير كبيرة مما دفع السلطة المالية في ذلك الحين الى تبني سياسة لتمويل ذلك العجز معتمدة على الاقتراض من السلطة النقدية بدون أي ضوابط أو تقدير لمخاطر ذلك الاقتراض على الإقتصاد الوطني، الأمر الذي رفع من نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي بمعدلات تفوق القدرة الاستيعابية لذلك الناتج، مما شكل خللاً واضحاً في التوازن الإقتصادي العام.

هدف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بالآتي:

1. دراسة وتحليل الجوانب النظرية لسياسة تمويل العجز الحكومي.
2. بيان الآثار التي تتركها مثل هذه السياسة على الإقتصاد الوطني من خلال متغيرات مختارة.

فرضية الدراسة

أدى الأسلوب المتبع في تمويل عجز الموازنة في العراق الى انعكاسات سلبية على مجمل الإقتصاد وبما يتعارض مع حالة الاستقرار الإقتصادي.

بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة المدة الزمنية الممتدة من عام 1991 - 2000 كونها شهدت استخدام واسع النطاق لسياسة تمويل العجز الحكومي بسبب الحصار الإقتصادي، إضافة الى كونها أقصى مدة زمنية استطاع الباحث الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.

(*) مدرس الاقتصاد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.

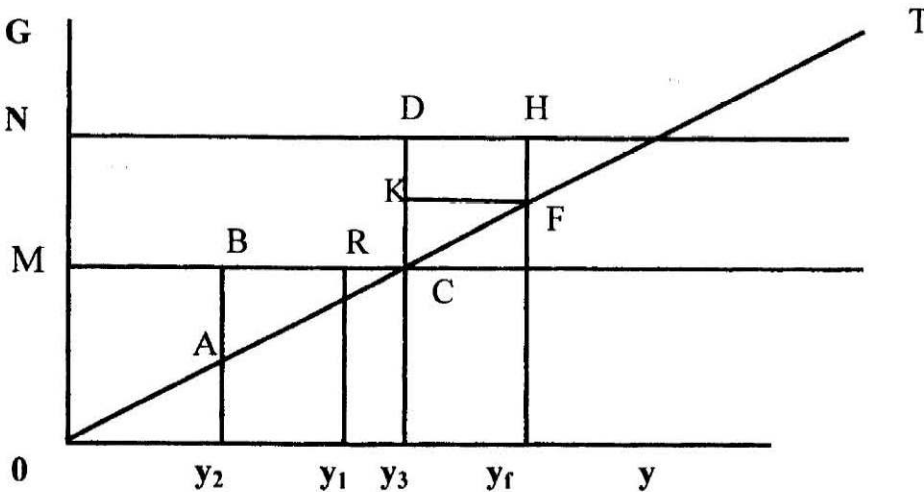
هيكل ومنهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على تقسيم البحث العلمي الى قسمين يتناول القسم الأول الطروحات النظرية لموضوع تمويل العجز الحكومي ضمن اطار تحليلي والتركيز على ما تعلق منها بمصادر التمويل والآثار الإقتصادية المترتبة على كل مصدر من هذه المصادر. اما القسم الثاني فقد تناول طبيعة اتجاهات هذه السياسة في العراق والآثار الناجمة عنها من خلال اختيار بعض المتغيرات النائية (Proxy variables) في هذا الصدد وهي الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، سعر الصرف وعرض النقد، ومن ثم تحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات في مجال هذه السياسة. كما اعتمدت الدراسة الاسلوب التحليلي في عرض الموضوع.

أولاً. الإطار النظري لسياسة تمويل العجز الحكومي

يعرف عجز الموازنة الحكومية (Budget Deficit Government) على انه ذلك الجزء من المصروفات والاقراض الصافي الذي يتجاوز المتحصلات من الإيرادات والمنح. ويقدم هذا المفهوم صورة لوضع الحكومة المالي الكلي وما ينتج عنه من آثار على الاوضاع النقدية والطلب الكلي وميزان المدفوعات⁽¹⁾.

وطبقاً ل (Paul Samuelson) ينقسم عجز الموازنة الحكومية الى عجز هيكلية (Structural Deficit) وعجز دوري (Cyclical Deficit) ولتوضيح هذين النوعين من عجز الموازنة نستعين بالشكل البياني أدناه⁽²⁾ :



⁽¹⁾ IMF – institute, (Fiscal Analysis), Washington – 1998 – P 10.

⁽²⁾ سمير الخوري، سياسة المالية العامة، وإدارة الإقتصاد الكلي، إصدارات صندوق النقد الدولي، 1998، ص 14 - 16.

من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات الحكومية (G) تقاس على المحور الرأسي بينما يقاس الدخل (y) على المحور الأفقي، في حين يمثل المنحنى (T) الإيراد الضريبي كدالة للدخل، فبافتراض ان مستوى الدخل الحقيقي عند (y_1) حيث الميزانية في وضع توازن، فإذا انخفض الاستثمار الخاص دون تغيير في عناصر المالية العامة، ينخفض مستوى الدخل الى (y_2) ويكون عجز الموازنة هو (AB) وهنا يقوم الانخفاض الالي في الإيراد بدور امتصاص الصدمة، من خلال السماح بحدوث العجز، ويمثل ذلك موقفاً معهوداً في حالات اتجاه الإقتصاد الى الكساد، حيث يتزايد عجز الميزانية، وتتناقص فوائضها وهذا هو مثال على العجز الدوري والذي يمكن تعريفه على أنه عجز مؤقت يرتبط بحركة مستوى النشاط الإقتصادي كاتجاه الإقتصاد نحو الركود (Recession) وهكذا الحال ايضاً اذا كان الدخل عند مستوى العمالة الكاملة و (y_3) الدخل الحقيقي فان العجز الدوري يكون مساوياً الى (R K).

أما العجز الهيكلي، فهو العجز الناجم عن اختلال الجهاز المالي نتيجة زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للإقتصاد القومي، ويمكن توضيحه من خلال الشكل البياني السابق، فبافتراض مستوى الدخل عند (y_1) ولكن نفقات الحكومة ازدادت الى (ON) فان مستوى توازن الدخل يرتفع الى (y_2) ويظهر عجز يعادل (RD) والذي يعود الى وجود خلل هيكلي في الإقتصاد وكما في العجز الدوري بافتراض (y_f) الدخل عند مستوى العمالة الكاملة، (y_3) الدخل الفعلي فان العجز الهيكلي يكون مساوياً الى $F H = K D$ بينما العجز الفعلي يكون مساوياً الى (R D).

ثانياً. الآثار الإقتصادية لمصادر تمويل عجز الموازنة الحكومية

لتوضيح العجز أو الفائض في الموازنة الحكومية بأبسط صورها (بافتراض اننا نتعامل مع إقتصاد مغلق) يمكننا الاستعانة بمتطابقة الدخل التالية :

$$Y = I + C \dots\dots\dots (1)$$

حيث (Y) تمثل الدخل، (I) الاستثمار، (C) الاستهلاك.

وبما أن :

$$Y = S + T \dots\dots\dots (2)$$

حيث (S) الادخار، (T) الإيراد الضريبي.

إذن :

$$I + C = S + T \dots\dots\dots (3)$$

وتعتبر العلاقة الأخيرة عن توازن الادخار والاستثمار في متطابقة الدخل.

وطبقاً لهذه المتطابقة ينشأ فائض في الموازنة الحكومية اذا تفوقت الضرائب على الإنفاق حسب الصيغة أدناه:

$$I = S + (T - G)$$

أما حالة العجز فتنشأ عندما يتفوق الإنفاق الحكومي على الإيراد الضريبي حسب الصيغة التالية:

$$G - T = S - I$$

وطبقاً للحالة الأخيرة لا توجد أمام الحكومة سوى أساليب محدودة لتمويل هذه الفجوة، فيمكن اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي أو الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي أو الاقتراض من البنك المركزي أو الاقتراض من الخارج. ويعتمد التأثير الإقتصادي الكلي لعجز الموازنة اعتماداً كبيراً على طريقة التمويل من المصادر سالفة الذكر.

1- الاقتراض من البنك المركزي

وهو معادل لخلق قاعدة نقدية في الإقتصاد. فعندما تتفق الحكومة مبلغ القرض تزداد ودائع الجمهور والاحتياطات النقدية وبمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد (بافتراض ان الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل) في حين ينخفض سعر الفائدة بسبب زيادة حجم السيولة النقدية، الا ان هذه السيولة تدفع الجمهور للتخلص منها واستبدالها باصول أخرى، وينتج عن ذلك زيادة في مستويات التضخم وبالتالي زيادة الاقتراض الخارجي وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية⁽¹⁾. لذلك يعبر عن الاقتراض من البنك المركزي على انه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة (Highly inflationary way)⁽²⁾.

2 - الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) :

يؤدي الاقتراض من الجمهور الى حدوث آثار انكماشية في الإقتصاد نتيجة انقاص حجم الاستهلاك (خاصة اذا كان القرض اجباري) من جهة وارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص (Crowding out) من جهة أخرى حيث ان المشاريع تحقق أرباحاً اقل من سعر الفائدة الذي اصبح مرتفعاً، وعموماً يسمح هذا النوع من الاقتراض للحكومات بأن يضل العجز لديها على المدى القصير دون زيادة في القاعدة النقدية (Monetary Base) لذلك

(1) ادواردو ويسز، الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في امريكا اللاتينية، (مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد (1)، مارس، 1985)، ص 24 - 26.

(2) د. غازي النفاش، المالية العامة - تحليل اسس الاقتصاديات المالية، (ط2، دار وائل للنشر عمان، 2001) ص 293.

كثيراً ما تعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم⁽³⁾. الا ان هذا التمويل يتضمن مخاطر ذات طبيعة خاصة عند الافراط في استخدامه وذلك بسبب الاتي :

أ - ان تمويل العجز بالسندات وان كان يرجى التضخم، إلا انه قد يؤدي الى معدل أكثر ارتفاعاً في المستقبل، فقد يؤدي إنفاق حصيللة القرض الى زيادة مجموع الدخل والإنفاق في الإقتصاد بسبب تحول الأموال من أولئك الذين يشترون السندات (Securities) الى الجمهور ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك مما قد يؤدي الى ارتفاع الضغوط التضخيمية⁽¹⁾.

ب - قد يؤدي الاقتراض من الجمهور الى رفع أسعار الفائدة المحلية وبالتالي الإضرار بالنمو الإقتصادي، ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد وانما قد يؤدي إصدار سندات الدين بهذه الأسعار الى رفع تكلفة الدين في المستقبل وبالتالي زيادة العجز المالي.

3 - الاقتراض من الجهاز المصرفي

تتوقف الآثار الإقتصادية لسياسة تمويل العجز الحكومي عن طريق الجهاز المصرفي على مدى توافر الاحتياطيات النقدية الفائضة لديها. فاذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطيات فان الاقتراض سيكون ذا أثر توسعي ويزيد من عرض النقد (ويكون أثره في هذه الحالة مشابه لأثر الاقتراض من البنك المركزي) ولا يزاحم القطاع الخاص .

أما اذا كان مصدر الأموال المقترضة هو من صافي الموجودات المالية لدى المصارف فانه سيحد من حرية المشروعات في منح الائتمان ولن يحدث تغييراً ملموساً في عرض النقد⁽²⁾.

4 - الاقتراض من المصادر الخارجية

تترك القروض الخارجية آثارها الإقتصادية تبعاً للتصرف بالأموال المقترضة من جهة وتسديد القرض من جهة أخرى، فإذا استخدمت حصيللة القرض في شراء سلع استهلاكية فأنها ستعمل على تخفيض أسعارها في الداخل إلا أنها لا تضيف شيء للطاقة الإنتاجية الأمر الذي يخلق التزاماً على الإقتصاد المحلي بتسديد اصل القرض مع فوائده، أما إذا استخدمت حصيللة القرض في شراء سلع رأسمالية فأنها ستعمل على إحداث زيادة حقيقية في الدخل القومي عن

(3) IMF – Institute (fiscal analysis) , op cit – pp 19 – 22.

(1) د. غازي النقاش، المصدر السابق، ص 292.

(2) د. عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، (بغداد - الجامعة المستنصرية -

1986)، ص 405 - 407.

طريق زيادة الإنتاج والاستخدام⁽¹⁾. أما تسديد القرض فان آثاره تكون انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها للخارج، وعموماً تعتبر زيادة نسبة القروض الى الناتج مصدر لاختلال هيكل الإقتصاد الكلي، فتراكم خدمة الدين تجعل الإقتصاد حساساً اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، كما إن مثل هذا الاقتراض يساعد على الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أكثر ارتفاعاً مما يضر بالصادرات ويشجع الواردات ويقود الى مشاكل فقدان الثقة^(*).

ثالثاً. تمويل العجز الحكومي ونظرية التزاحم المالي

تعرف ظاهرة التزاحم المالي على أنها منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد اللازمة للتمويل، وتنشأ هذه الظاهرة عندما تتبع الحكومة سياسة مالية بحتة (Tight Fiscal Policy) فان ذلك يرفع من أسعار الفائدة في السوق المحلية، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الإنفاق الخاص، وبهذا الصدد ترى المدرسة الكينزية إن مثل هذه السياسة تكون لها آثار ايجابية على الدخل القومي ولا تزاحم القطاع الخاص كونها (أي النظرية الكينزية) ترى محدودية حساسية الإنفاق الخاص اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة في حين على العكس من ذلك ترى المدرسة النقودية أن العجز الحكومي الممول عن طريق مثل هذه السياسة المالية يؤدي الى زيادة الطلب على الأموال المعدة للاقتراض في السوق المحلية، الأمر الذي يرفع من أسعار الفائدة وبالتالي انكماش الإنفاق الخاص انطلاقاً من ايمان المدرسة النقدية بحساسية الإنفاق الخاص اتجاه التغيرات في أسعار الفائدة⁽¹⁾.

وبهذا الصدد يرى الباحث ان الآراء الكينزية والنقدية حول ظاهرة تمويل العجز الحكومي وعلاقتها بالتزاحم المالي كانت عاملة في وقت وظرف معين ولكنها بفعل التطورات الاقتصادية المعاصرة وخاصة العولمة المالية تعرضت للتغيير، فنلاحظ إن الآراء الكينزية في تمويل العجز الحكومي وعلاقته بأسعار الفائدة لم تجد ما يبررها في عقد الثمانينيات عندما ارتفعت العجوزات المالية في ميزانيات الدول الصناعية، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالية والنقدية،

(1) صلاح الدين حامد الحديثي، دور البرمجة المالية في إصلاح الاختلالات الاقتصادية الأردن كحالة دراسية، (رسالة دكتوراه - كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد - 1998)، ص 82.

(*) مثال ذلك توقع احتمال قيام الحكومة بزيادة العبء الضريبي أو خفض الدين عن طريق خلق النقود بشكل تضخمي.

(1) عماد محمد العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية. أسبابه وانعكاساته على الإقتصاد العالمي، الطبعة الأولى (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص 272 - 273.

أدى الى تفشي ظاهرة الركود الإقتصادي على مفاصل الإقتصاد في تلك الدول وانحسار في النشاط الإقتصادي الخاص.

أمام آراء النقيدين والتي وجدت ما يبررها في العقد الثامن فأنها في عقد التسعينيات ونتيجة لاستخدام نظام هيكل أسعار الفائدة المتغير (Variable interest rates) وظاهرة اندماج الاسواق المالية، فلم تعد علاقة العجز المالي بأسعار الفائدة وبالتالي أثره على الاستثمار الخاص كما تبررها الادبيات النقدية، حيث منح اندماج الأسواق المالية الدولية الإقتصادات المندمجة فرصة الوصول الى رؤوس الأموال الدولية حيث أن توافر الادخارات في السوق المالية الدولية الى جانب السوق المالية المحلية مكن الدول المندمجة من اتباع سياسة مالية توسعية وتمويل عجز الموازنة اعتماداً على المصادر المذكورة أعلاه⁽²⁾. وبالتالي فان حساسية سعر الفائدة اتجاه اتساع العجز المالي الممول عن طريق القطاع غير المصرفي لم يتأثر بشكل كبير بسبب وفرة الادخارات المعروضة في السوق المالية الدولية والجدول أدناه يوضح هذه الحالة⁽³⁾.

جدول رقم (1)

العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الفائدة في مجموعة من الدول المتقدمة للمدة (1990 – 1999)

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
U.S.A	عجز الموازنة GDP%	-2.7	-3.3	-4.4	-3.6	-2.3	-1.9	-0.9	0.4	1.3	1.6
	سعر الفائدة	8.6	7.9	7	5.9	7.1	6.6	6.6	6.4	5.3	6
المملكة المتحدة	عجز الموازنة GDP%	1.2-	-2.2	-6	-8	-6.8	-5.8	-44	-2.1	0.3	5.5
	سعر الفائدة	11.8	10.1	9.1	7.5	8.2	8.2	7.8	7	5.5	-
فرنسا	عجز الموازنة GDP%	-1.6	-2.2	-3.9	-5.9	-5.8	-5.5	-4.1	-3	-2.7	-2.4
	سعر الفائدة	10	9	8.6	6.9	7.4	7.6	6.4	5.6	4.8	5
المانيا	عجز الموازنة GDP%	-2	-3.1	-2.5	-3.1	-2.4	3.2	-3.4	-2.6	-2	-1.9
	سعر الفائدة	8.9	8.5	7.8	6.4	7.1	6.9	6.2	5.6	4.6	4.9

المصدر: عماد محمد العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية: اسبابه وانعكاساته على الإقتصاد

العالي، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص 278.

(2) منذر عبد القادر الشبخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي، (رسالة ماجستير - كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد - 1991)، ص 275 - 276.

(3) IMF , world Economic out look , (washington D C - oct 1999) , pp 192 - 193.

رابعاً. ظاهرة تمويل العجز الحكومي في الإقتصاد العراقي

1. واقع العجز الحكومي في الموازنة الجارية

من اجل الوقوف على مفاصل ظاهرة تمويل العجز الحكومي في العراق لا بد من استعراض حالة الموازنة الحكومية كما تعرضها مؤشرات الجدول رقم (2). حيث تشير البيانات الى حالة عجز مزمن ومتزايد طوال سنوات الدراسة فمن المعلوم ان العراق كان يعتمد خلال المدة السابقة لعام 1990 في تغطية جزء كبير من احتياجاته على الاستيراد ويعتمد في تمويل هذه الاستيرادات على الصادرات النفطية، وقد عمل الحصار الإقتصادي منذ بداية عقد التسعينيات على انقطاع موارد الدولة من العملة الأجنبية بفعل توقف تصدير النفط، رافقه قصور واضح في موارد الإيراد الداخلي وخاصة الضريبية حيث لم تمتلك أرضية مؤهلة لسد فجوة نقص الإيراد سواء كجهاز اداري أو كسياسة ضريبية. وقد قابل نقص الإيراد الجاري توسع كبير في حجم الإنفاق على مختلف مفاصل الإقتصاد العراقي سواء ما تعلق منها بعمليات إعادة اعمار البنى التحتية وبرامج الدعم والتسليح... الخ.

وقد عملت هذه الفجوة بين الإنفاق والإيراد الى تفاقم عجز الموازنة الحكومية ليرتفع من (12859) مليون دينار عام (1991) الى (169479) مليون دينار عام (2000). وقد اتصف هذا العجز بصفتين أساسيتين⁽¹⁾، أولهما عجز إجمالي ناجم عن الفرق بين الإيرادات والنفقات يمكن تغطيته من مصادر داخلية وخارجية بينما يتمثل الثاني بالعجز الصافي والذي يظهر بالجزء المتبقي بدون تغطية وتمثل خطورة هذا العجز كونه السبب في حصول التضخم اذ ينشأ عنه الإصدار الجديد دون إن تقابله زيادة في الإنتاج.

2 - مصادر تمويل عجز الموازنة الحكومية في العراق

سبق أن أوضحنا في الجانب النظري من الدراسة مصادر تمويل عجز الموازنة ورأينا أنها تنقسم الى مصادر داخلية وخارجية، وبقدر تعلق الامر بالعراق فان تمويل العجز خلال مدة الدراسة اعتمد المصادر الداخلية للتمويل الاستثنائي^(*). والتي يمكن توضيحها بالآتي:

(1) محمد عبد صالح الدليمي، العلاقة بين السياسة المالية والطلب الكلي، (رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2003)، ص 41.

(*) بسبب ظروف الحصار الإقتصادي وانقطاع العلاقات الخارجية مع دول العالم، فلم يتم اعتماد المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة الحكومية.

2 - 1 حوالات الخزينة العامة (أذونات الخزينة) Treasury Bills

تعرف حوالات الخزينة على أنها قيم مالية قابلة للتداول تصدرها وزارة المالية بأمـد قصير من اجل تغطية الفجوة بين النفقات والإيرادات، ويعود إصدارها في العراق الى عام 1937⁽²⁾.

هذا وقد حصر بيع حوالات الخزينة بالسلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المصرفي دون عرضها على الجمهور، ويعود ذلك الى القيمة النقدية العالية للإصدارية الواحدة والبالغة مليار دينار، ويوضح الجدول رقم (3) الأهمية النسبية لحوالات الخزينة من إجمالي الدين العام الداخلي ونسبتها من العجز الكلي والإنفاق الجاري. حيث نلاحظ اتن الموازنة الحكومية اعتمدت بشكل كبير على حوالات الخزينة كأداة للدين الداخلي وبنسبة (4. 90 %) متوسط مدة الدراسة في حين شكلت العنصر الأساسي في تمويل الإنفاق والعجز الجاريين وبنسبة (5. 223 %) و (8. 524 %) على التوالي.

2 - 2 التمويل من خلال السندات الحكومية Government Bonds

ويتم إصدار تلك السندات من قبل خزينة الدولة وتكتتب بها المؤسسات الحكومية والافراد، ومثالها سندات قرض الانتاج العراقي، وسندات الصمود، وما يعرف بسندات قادسية صدام حيث نلاحظ أن انخفاض الأهمية النسبية لمثل هذا النوع من الإصدار في إجمالي مكونات الدين الداخلي حيث لم تشكل سوى (3. 0) مما استتبع انخفاض أهميتها النسبية في تمويل العجز والإنفاق الجاري، ويعود ذلك كما تراه الدراسة الى الأسباب التالية :

أ. الارتفاع الكبير في معدلات التضخم والتي أدت الى اتجاه الجمهور نحو العزوف عن شراء هذه السندات بسبب تعرض قيمة العملة للتآكل المستمر.

ب. إن أسعار الفائدة المطروحة لهذه السندات عادة ما تكون قريبة أو اكثر بقليل من أسعار الفائدة في السوق المحلية، حيث حددت قيمة السند الحكومي بفائدة سنوية مقدارها (20%) والتي اصبحت لا تتناسب مع معدلات التضخم السائدة.

ج. ضالة المبالغ التي يمكن تجميعها من طرح السندات قياساً بحجم الإنفاق الحكومي المتزايد.

د. ضعف الثقة بالوعود الحكومية وتخلف العادات والوعي المصرفي.

(2) خولة سلمان الويس، الآثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والاستخدام (رسالة دكتوراه - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 1998)، ص 253.

2 - 3 السحب على المكشوف من السلطة النقدية over drafts

يعرف السحب على المكشوف على انه سلفة مؤقتة يمنحها البنك المركزي لتمويل الخزينة العامة للدولة على أن لا تتجاوز (15%) من مجموع الإيرادات المخمّنة للموازنة الجارية، وان تسدد في مدة أقصاها ثلاثة اشهر⁽¹⁾. ويأتي هذا المصدر بالدرجة الثانية بعد أذونات الخزنة من حيث الأهمية النسبية (انظر الجدول رقم (3)) حيث يشكل (1% . 9) من إجمالي الدين الداخلي في حين استحوذ على (17.9%)، (36.0%) من إجمالي الإنفاق الجاري والعجز الحكومي.

جدول رقم (2)

العجز والعجز المتراكم في الموازنة الجارية في العراق للفترة 1991 - 2000

السنوات	النفقات الجارية (1)	الإيرادات الجارية (2)	العجز (3)	العجز المتراكم (4)
1991	15653	2794	-12859	-45620
1992	25876	3534	-22342	-67962
1993	50060	6877	-43182	-111144
1994	17742	22627	-144115	-260259
1995	605840	87370	-518470	-778729
1996	506102	153577	-352525	-1131254
1997	534095	353648	-180447	-1311701
1998	824705	431664	-393041	-1704742
1999	831592	638916	-192676	-1897418
2000	1151663	982184	-169479	-2066897

المصدر : الحقوق (1 ، 2 ، 3) نشرة البنك المركزي العراقي لعام 2003 الجدول رقم (6) ص 51. الحقل رقم (4) أعد من قبل الباحث.

(1) المصدر السابق، ص 255.

جدول رقم (3)
الأهمية النسبية لمكونات الدين الداخلي في إجمالي ذلك الدين والإنفاق الجاري
والعجز المالي للمدة (1991 - 2000)

مليون دينار

سحب على المكشوف			السندات			حوالات الخزينة			السنوات
% العجز المالي	% الإنفاق الجاري	% إجمالي الدين الداخلي	% العجز المالي	% الإنفاق الجاري	% إجمالي الدين الداخلي	% العجز المالي	% الإنفاق الجاري	% إجمالي الدين الداخلي	
20,5	15,5	5,9	1,9	1,5	0,5	338,2	277,9	39,6	1991
22,6	19,2	8,5	1,1	0,9	0,3	307,7	265,6	91,2	1992
19,7	17,1	8,7	0,5	0,4	0,1	290,6	250,6	91,2	1993
11,6	10,1	6,4	0,8	0,7	0,3	202,5	175,9	93,3	1994
29,3	24,8	18,6	0,7	0,6	0,4	144,9	124,0	81,0	1995
32,3	21,7	9,4	2,3	1,6	0,6	324,5	226,0	90,0	1996
72,5	23,3	9,6	5,0	1,7	0,6	736,2	248,7	89,8	1997
40,5	17,6	8,4	2,2	1,0	0,4	456,5	217,5	91,2	1998
48,7	14,8	7,1	4,1	0,9	0,3	1060,7	145,7	92,6	1999
63,0	15,3	9,1	2,9	0,4	0,1	1386,7	204,0	90,8	2000

خامساً. آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على الإقتصاد العراقي

عند الحديث عن الآثار الإقتصادية لسياسة تمويل العجز الحكومي في العراق فهذا يعني أننا نتحدث بشكل أساسي عن الآثار المتولدة عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية والتي أساسها إصدار نقدي جديد والمتمثلة بقيام البنك المركزي بغلق النقود (كمطلوبات) تقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي (والتي تشكل حوالات الخزينة النسبية العالية لذلك الدين (كموجودات) والتي يطلق عليها اصطلاحاً بظاهرة تنقيد الدين (Debt monetization)⁽¹⁾. لذلك سيكون هدف هذا الجزء من البحث دراسة آثار مثل هذه السياسة على متغيرات مختارة في الإقتصاد العراقي وحسب الآتي :

1 - آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على حجم القاعدة النقدية :

سبق أن أشرنا في الجانب النظري من الدراسة إن الاقتراض الحكومي من البنك المركزي يقود مباشرة الى نمو القاعدة النقدية (Base Money) والتي تعرف على أنها حاصل جمع الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية والعملة في التداول لدى الجمهور⁽²⁾. وطالما إن القاعدة النقدية تمثل جزء من مطلوبات البنك المركزي لذا فإن نموها يعتمد على التغييرات التي تحصل في المصادر الرئيسية للنقد الاحتياطي وهي⁽³⁾ :

أ - صافي الأصول الأجنبية (Net Foreign Assets).

ب- صافي الاقتراض الحكومي من السلطة النقدية (Net Domestic Credit of Government).

ج - اقتراض المصارف التجارية من السلطة النقدية (Credit Commercial Banks).

وفي العراق فإن آثار تمويل العجز على نمو القاعدة النقدية يكون من خلال قيام البنك المركزي بخلق النقود كمطلوبات تقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي والتي يطلق عليها كما أوضحنا بظاهرة تنقيد الدين، والتي عملت على ارتفاع حجم القاعدة النقدية من (24670) مليون دينار عام 1991 الى (1728006) مليون دينار عام 2000 ويمكن ملاحظة تأثير سياسة تمويل العجز الحكومي على نمو القاعدة النقدية من خلال مقارنة معدلات نمو الدين العام الداخلي مع معدلات نمو عرض النقد وكما يعرضها الجدول رقم (4) حيث نلاحظ الترابط الواضح بينهما، فبالوقت الذي ارتفع فيه معدل نمو الدين الداخلي من (0. 62) عام 1992 الى

(1) د. مظهر محمد صالح (فرص الاستقرار واعادة التوازن الى الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحصار)،

مجلة دراسات إقتصادية، العدد الثاني - السنة الأولى، 1999، ص 71 - 72.

(2) د. عبد المنعم السيد علي، مصدر سابق، ص 150.

(3) خولة سلمان لويس، مصدر سابق، ص 271.

(186. 7) عام 1995 ارتفع نمو عرض النقد من (78. 0) الى (195. 1) كما إن انخفاض معدل نمو الدين الداخلي بعد عام 1995 رافقه انخفاض في نمو عرض النقد وهكذا نلاحظ مدى الترابط الواضح بين سياسة تمويل العجز الحكومي ونمو القاعدة النقدية والتي سببت الكثير من الاختلالات في الإقتصاد العراقي وانعكست آثارها النهائية على نمو الرقم القياسي للأسعار.

2 - آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي

شكلت سياسة تمويل العجز الحكومي عبئاً حقيقياً على الإقتصاد العراقي كونها لم تؤدي الى إحداث زيادة فعلية في الناتج المحلي وانما زيادة نقدية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مقارنة معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة والجارية ومقارنتها مع معدل نمو الاقتراض الحكومي الجدول رقم (5) فبالوقت الذي ارتفع فيه معدل نمو الاقتراض الداخلي من (62. 0) عام 1992 الى (186. 0) عام 1995، نلاحظ إن الناتج الاسمي قد سار بنفس الاتجاه ليرتفع من (166. 6) الى (220. 0) للأعوام المذكورة، بالوقت الذي انخفض فيه معدل نمو الناتج الحقيقي من (25. 6) الى (-18. 3) لنفس الأعوام وقد اتخذت هذه العلاقة مسار معاكس بعد عام 1995، ويمكن الاستعانة بمؤشر درجة السيولة في الإقتصاد (Degree of liquidity) لبيان آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على الناتج وذلك من خلال عرض سلوك العلاقة بين متغيري عرض النقد والناتج الحقيقي حيث نلاحظ من الجدول رقم (5) إن معدل السيولة بلغ (% 1 4337) لمتوسط مدة الدراسة وهذا يشير الى تحمل الطاقة الإنتاجية أعباء هذه النسبة المرتفعة.

وهكذا نلاحظ إن العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد أخذت اتجاهاً متباعداً، كون عرض النقد الناجم عن الاقتراض الحكومي والذي هو بالأساس إصدار نقدي جديد قد مثل ضغطاً كبيراً على (G D P) الحقيقي والذي أخذ اتجاهاً متناقصاً خلال مدة الحصار نتيجة شحة السلع والخدمات وانقطاع منافذ التجارة الخارجية، وقد قاد هذا التباعد بين المتغيرين الى حصول فجوة كمية في الإقتصاد العراقي دفعت معدلات السيولة نحو الارتفاع مولدة بذلك تضخم فائض طلب.

جدول رقم (4)

العلاقة بين معدل نمو القاعدة النقدية والاقتراض الداخلي للمدة 1991 - 2000

السنوات	القاعدة النقدية (M1)	معدل النمو (M1)	معدل نمو الاقتراض الداخلي
1991	24670	60.6	-
1992	43909	78.0	60.2
1993	86430	96.8	82.6
1994	238901	176.4	134.9
1995	705064	195.1	186.7
1996	960503	36.2	37.0
1997	1038097	8.1	16.4
1998	1351876	30.2	32.8
1999	1483836	9.8	12.1
2000	1728006	16.5	17.2

المصدر: الحقول (1 ، 2) نشرة البنك المركزي العراقي لعام 2003، الحقل (3) أعد من قبل الباحث بالاستناد الى النشرة أعلاه.

جدول رقم (5)

العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي والاقتراض الداخلي للمدة 1991 - 2000

السنوات	معدل نمو الناتج الاسمي	معدل نمو الناتج الحقيقي	معدل نمو الاقتراض الداخلي	معدل السيولة
1991	-6.7	-56.9	-	345.7
1992	166.6	25.6	62.0	489.8
1993	147.3	48.6	82.6	648.9
1994	400.9	-4.6	134.9	1880.6
1995	220.0	-18.3	186.7	6794.4
1996	13.5	49.6	37.0	6185.6
1997	28.6	21.9	16.4	5485.0
1998	41.6	-1.5	32.8	7252.5
1999	42.0	15.7	12.1	6881.7
2000	20.0	8.2	17.2	7407.4
متوسط النمو	107.3	8.8	64.6	4337.1

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى البيانات الواردة في النشرة الدورية للبنك المركزي العراقي لعام 2003. (*معدل السيولة=عرض النقد/GDP الحقيقي × 100)

3- آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على نمو الرقم القياسي للأسعار

تلتقي الآثار النهائية لسياسة تمويل العجز الحكومي على مختلف المتغيرات الإقتصادية في نقطة واحدة وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار ويمثل الطلب الكلي القناة الرئيسية التي تنتقل عبرها هذه الآثار لتترجم في النهاية بارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبهذا الصدد ترى احدى دراسات I M F إن الإنفاق الحكومي غير الممول من خلال الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية يعمل على افراط الطلب الكلي وبالتالي يؤدي الى حصول التضخم، ويصح ذلك على وجه الخصوص في حالات تمويل إنفاق الحكومة من خلال خلق النقود⁽¹⁾. وهذا ما حصل في العراق حيث إن إنفاق دينار واحد ممول عن طريق العجز عمل على ارتفاع الدخل الاسمي اضعاف مضاعفة (عبر آلية المضاعف) وبسبب محدودية العرض السلعي نتيجة للقيود التي فرضها الحصار على دالة الانتاج، فقد عملت آلية المضاعف على رفع الأسعار بدل الانتاج مولد بذلك تضخم فائض طلب وصل بالمتوسط الى حوالي (4% 117) لمتوسط مدة الدراسة. وفي هذا الصدد يمكننا الاستعانة بمؤشر معامل الاستقرار النقدي (Money Stabilization Coefficient) للوقوف على آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على نمو الرقم القياسي للأسعار. وبحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:-

$$MC = \frac{\Delta M1}{\Delta GDP}$$

حيث إن:-

MC معامل الاستقرار النقدي

$\Delta M1$ معدل نمو عرض النقد (بمفهومه الضيق)

ΔGDP معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

ويبين هذا المؤشر درجة استجابة المستوى العام للأسعار اتجاه التغيرات في عرض النقد والناتج، ويعتمد الحكم عليه على ما إذا كانت قيمته أقل وأكبر من الواحد الصحيح فكلما كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود فائض في الطلب على النقد وأن معدل التغير السنوي في الناتج أكبر من معدل التغير السنوي في عرض النقد مما له اثر انكماشى على الناتج والعكس يحصل عندما تكون القيمة أكبر من الواحد الصحيح.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (6) نلاحظ الارتفاع الكبير في قيم مؤشرات (MC) مشيرة الى تحمل الإقتصاد ضغطاً تضخمية ناجمة عن ارتفاع عرض النقد بسبب سياسة تمويل العجز المتبعة آنذاك وخاصة خلال النصف الأول من العقد.

⁽¹⁾ I M F – Fiscal Affairs Department, (Guide lines for fiscal Adjustment) – pamphled series No. (49) Washington D. C. / 1995 – P3.

وعلى الرغم من إن قيم (MC) شهدت أرقام أقل من الواحد الصحيح أبان السنوات 1996، 1997، 1999^(*)، ألا إن ذلك لا يلغي الاتجاه العام للضغوط التضخمية التي بينها هذا المؤشر والتي وصلت بالمتوسط الى (-5.9%) مشيرة الى إن عرض النقد أكبر من الطلب عليه (قيم الناتج الحقيقي) والتي تسببت بالارتفاع الكبير في الأسعار.

4 - آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على سعر المصرف :

يلاحظ على الدول النامية، وهي إقتصادات ذات تدفقات رأس مال محدود يوجد ميل لاسباغ الصفة النقدية على العجوزات المالية، وبالتالي يزداد احتمال أن تؤدي السياسة المالية (التوسعية أو التقيدية) دورها في رفع سعر الصرف أو خفضه حتى على المدى القصير⁽¹⁾.

وهذا ما حصل في العراق أبان مدة الدراسة حيث قادت سياسة تمويل العجز كما راينا الى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة الطلب على السلع المستوردة (والتي كانت تعتمد على السلع المهربة) مما رفع من عجز الميزان التجاري، دفعت هذه العوامل سعر صرف العملة المحلية الى الانخفاض قياساً بالدولار وازدادت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي الى ستة آلاف ضعف في عام 1995⁽²⁾. ويمكن ملاحظة ذلك التأثير على سعر الصرف من خلال الجدول رقم (7) حيث نلاحظ تزامن التغيرات في سعر صرف العملة المحلية مع التغيرات السنوية في عرض النقد. اما خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات فقد شهد سعر صرف العملة المحلية نوع من التحسن نتيجة لانخفاض عرض العملة المحلية وتطبيق صيغة مذكرة التفاهم حيث تم احتساب كلفة المواد المستورد بموجب المذكرة على أساس سعر الصرف الرسمي.

^(*) وذلك بسبب الاصلاحات المالية فيما يخص بنود الموازنة العامة وتطبيق صيغة مذكرة التفاهم.

⁽¹⁾ I M F - (Guide lines for fiscal Adjustment) - pamphlet series No. (49) Washington D. C. / 1995 - P10.

⁽²⁾ هيئة التخطيط، تخفيض قيمة العملة وعلاقته بالتغيرات الاقتصادية (دراسة رقم 1060، 1994)، ص 23.

جدول رقم (6)

العلاقة بين معدلات نمو الأسعار، عرض النقد والناتج المحلي الحقيقي للمدة 1991 – 2000

1988 = 100

السنوات	معدل نمو الأسعار	معدل نمو عرض النقد (M1)	معدل نمو الحقيقي (GDP)	معامل الاستقرار النقدي (MC)
1991	186.9	60.6	-56.4	1.0
1992	83.7	78.0	25.6	3.0
1993	207.5	96.8	48.6	1.9
1994	492.1	176.4	-4.6	-38.3
1995	351.3	195.1	-18.3	-10.6
1996	-15.4	36.2	49.6	0.7
1997	23	8.1	21.9	0.3
1998	14.7	30.2	-1.5	-20.1
1999	12.5	9.8	15.7	0.6
2000	4.9	16.5	8.2	2.0
متوسط المدة	117.3	70.7	8.8	-5.9

المصدر: الحقول (1 ، 2) النشرة الدورية للبنك المركزي العراقي لعام 2003.

الحقول (3، 4) أعدت من قبل الباحث بالاستناد الى النشرة أعلاه.

جدول رقم (7)

العلاقة بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار

السنوات	معدل نمو عرض النقد (M1)	معدل نمو صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار
1991	60.6	150
1992	78.0	110
1993	96.8	252.4
1994	176.4	518
1995	195.1	265.5
1996	36.2	-30.1
1997	8.1	25.7
1998	30.2	10.1
1999	9.8	21.7
2000	16.5	-2.1
متوسط المدة	70.7	132.1

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى البيانات الواردة في النشرة الدورية للبنك

المركزي العراقي لعام 2003.

الخاتمة والاستنتاجات

تلجأ الحكومات كثيراً الى الاقتراض من اجل تمويل عملياتها، وتتبع أخطار هذا الأسلوب حين تترك نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بمرور الوقت وهذا ما حصل في العراق حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على أسلوب الاقتراض من السلطة النقدية كمول لعمليات الحكومة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات بشأن هذا الأسلوب التمويلي يمكن تركيزها بالآتي:-

- 1 - يصنف عجز الموازنة في العراق على أنه عجز من النوع الهيكلي (Structural deficit) ناجم عن اختلال الجهاز المالي نتيجة زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للإقتصاد القومي.
- 2 - تتمثل آلية تمويل العجز الحكومي في العراق من خلال قيام البنك المركزي بخلق النقود كمطلوبات تقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي كموجودات والتي يطلق عليها اصطلاحاً بظاهرة تنقيد الدين.
- 3 - تشير سياسة تمويل العجز الحكومي في العراق الى خضوع البنك المركزي لإرادة وزارة المالية مما أدى الى ارتباط عرض النقد بالإنفاق الحكومي وارتباط الإصدار النقدي الجديد بالعجز المالي الحكومي.
- 4 - تمثلت آثار سياسة تمويل العجز الحكومي على الإقتصاد العراقي في زيادة حجم الكتلة النقدية بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي انعكس على تدهور سعر صرف العملة المحلية وترجمة الآثار النهائية لهذه السياسة على المتغيرات المذكورة بارتفاع مفرط في معدلات التضخم خاصة خلال النصف الأول من عقد الدراسة.
- 5 - إن عدم ايلاء اهتمام خاص بالتشريعات والبرامج الضريبية قاد الى الاعتماد على الإصدار الجديد كاداة لتمويل العجز المالي الحكومي.

التوصيات

- تمثل سياسة تمويل العجز الحكومي كما رأينا الأثر النقدي للسياسة المالية على الإقتصاد، ومن هذا الأساس فان توصيات الدراسة ستركز على صياغة اجراءات اصلاحية على مستوى سياسة الموازنة ونمط علاقتها بالسياسة النقدية في العراق وحسب الآتي:-
- 1 - تحديد حدود الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي للحكومة وفق نسب معينة لا يسمح بتجاوزها وذلك من خلال منح البنك المركزي استقلالية في اتخاذ القرار.
 - 2 - استهداف مسار زمني يجري تخفيض العجز خلاله على أن يمول العجز خلال هذه الفترة من الموارد المستقبلية للقطاع العام.

- 3 - السيطرة على موارد الطلب الكلي وامتصاصها كأداة تمويلية، من خلال التوجه نحو تحرير بعض موارد الدولة وثرواتها بمقدار يوازي اطفاء حجم الدين الداخلي والمعروفة بأسلوب المتانة المالية (financial strength).
- 4 - التوجه نحو تطوير ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة من ناحية الكفاءة والفاعلية والمرونة، والاهتمام بتنمية الوعي المصرفي لدى الجمهور.
- 5 - تحديد معدل نمو الائتمان المصرفي الكلي المتفق مع معدل نمو الناتج الحقيقي.
- 6 - الاهتمام بمسألة تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة الحكومية خاصة تلك التي لا تعمل على زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد.

المصادر

• المصادر باللغة العربية

أولاً. الكتب

- 1 - د. عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، (بغداد - الجامعة المستنصرية - 1986).
- 2 - عماد محمد العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية. أسبابه وانعكاساته على الإقتصاد العالمي، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).
- 3 - د. غازي النفاش، المالية العامة تحليل أسس الإقتصاديات المالية، (ط2 - دار وائل للنشر، عمان، 2001).

ثانياً. الرسائل الجامعية

- 1 - خولة سلمان الويس، الآثار الإقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والاستخدام، (رسالة دكتوراه - كلية الإدارة والإقتصاد - الجامعة المستنصرية - 1998).
- 2 - صلاح الدين حامد الحديثي، دور البرمجة المالية في إصلاح الاختلالات الإقتصادية الأردن كحالة دراسية، (رسالة دكتوراه - كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد - 1998).
- 3 - محمد عبد صالح الدليمي، العلاقة بين السياسة المالية والطلب الكلي، (رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2003).
- 4 - منذر عبد القادر الشبخلي، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي، (رسالة ماجستير - كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة بغداد - 1991).

ثالثاً. الدوريات

- 1 - ادواردو وسيز، (الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون في امريكا اللاتينية)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد (1)، مارس.
- 2 - د. مظهر محمد صالح، (فرص الاستقرار واعادة التوازن الى الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحصار)، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الثاني - السنة الأولى، 1999.

رابعاً. البحوث والدراسات

- 1 - سمير الخوري، (سياسة المالية العامة وإدارة الإقتصاد الكلي)، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 2 - هيئة التخطيط، (تخفيض قيمة العملة وعلاقته بالتغيرات الإقتصادية) دراسة رقم 106، 1994.

• المصادر باللغة الانكليزية

أولاً. الدوريات

- 1 - IMF, (world Economic out look), Washington D C – Oct. 1999.

ثانياً. البحوث والدراسات

- 1- IMF, (Fiscal Analysis), IMF – institute, Washington – 1998.
- 2- I M F, (Guide lines for fiscal Adjustment), Fiscal Affairs Department pamphlet series No. (49) Washington D. C – 1995.

Policies of Funding the Governmental Deficit for Iraq

By: Dr. Hussien Jawad Kadhum

Finance and Banking sciences Dept., College of Economic & Administration, Basrah University

Abstract

Most Governments tend heavily to borrow in order to fund its operations. The economic impacts, which rise from such case, differ according to the source of the debt. The dangers of such case appear, when the rate of debt has been left to increase in relative to the output by time.

Therefore, such problem appeared in Iraq Through the 1990's. That is because dependence up on the debts by the monetary Authorities as an only fund for the Governmental operations laid to increase of money supply in a rate exceeded the real product efficiency of the economy. This, of course leaves a surplus in demand which lead to increase the inflation ratios, version in exchange rates of currency and economics balance as a whole.

الملحق (1)
مصادر تمويل الدين الداخلي في العراق (أسعار جارية)

مليون دينار

السنوات	حوالات الخزينة	السندات	السحب على المكشوف	اجمالي الدين الداخلي
1991	43500	250	2723	46473
1992	68750	250	6318	75318
1993	125500	250	11846	137596
1994	301750	1250	20242	323242
1995	751500	3985	171503	926988
1996	1144250	8402	117994	1270646
1997	1328500	9100	141706	1479306
1998	1794500	9000	162307	1965807
1999	2043750	8000	153269	2205019
2000	2350250	5000	230637	2585887

المصدر: نشرة البنك المركزي العراقي لعام 2003.